



## بيان

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

السفير د. بشار الجعفري

أمام

لجنة وضع المرأة الدورة الرابعة والخمسون

حول

متابعة نتائج مؤتمر بكين وبكين + ٥

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي بيان مندوب جمهورية اليمن الموقر الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونؤكد التزام حكومة الجمهورية العربية السورية بإعلان ومنهاج عمل بكين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. لقد أولت سورية اهتماماً دائماً ومستمراً بقضايا المرأة والارتقاء بأدوارها وتمكينها في جميع مناحي الحياة ومسارات التنمية، وذلك استناداً إلى التوجهات السياسية الداعمة لحقوق المرأة وتمكينها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانطلاقاً من الكفالة الدستورية والقانونية لتلك الحقوق. وقد تجلت السياسات المؤيدة لتمكين المرأة في بنود الدستور والقوانين، وفي أهداف الخطط التنموية المتتالية، وفي المشاريع والبرامج التنفيذية، وكذلك في المناخ الثقافي والاجتماعي الذي تشكل عبر العقود الماضية، والذي يحقق الاستجابة الإيجابية للتغير الاجتماعي والاقتصادي.

السيد الرئيس،

اليوم نجتمع من أجل استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، بهدف تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات والتحديات التي تعترض شعوب العالم للتصدي لها وللتغلب عليها. وفي هذا المجال، يود وفد بلادي أن يعرب عن دهشته من غياب التطرق إلى تحديات حساسة وهامة في معرض هذا الاستعراض، فقد غاب عن تقرير الأمين العام الوارد في هذا الصدد أية إشارة إلى التحديات الجسيمة التي تواجه النساء الرازحات تحت الاحتلال الأجنبي، وإلى الالتزامات التي لم يتم الإيفاء بها من قبل السلطة القائمة بالاحتلال بموجب ما تم الاتفاق عليه في إعلان ومنهاج عمل بكين ووثيقة بكين + ٥.

ونحن نعتبر أن مثل هذا الغياب لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال وهو ينتقص من مصداقية الجهد الكبير الذي تبذله الأمم المتحدة في مضمار تمكين المرأة.

وعلى الرغم من أن وفد بلادي قد زود الأمين العام بموجب كتابه رقم ٢٩٣ تاريخ ٢٠٠٩/٧/١ بالمعلومات المفصلة عن معاناة المرأة السورية في الجولان المحتل، في سياق تقرير الجمهورية العربية السورية عن تطبيق إعلان ومنهاج عمل بكين وبكين +٥، إلا أن هذا التقرير قد خلا من ذكر أية معلومة عن تلك التحديات والصعوبات التي تواجهها المرأة في الجولان السوري المحتل، متجاهلاً بذلك مسؤولية الأمم المتحدة بموجب الميثاق ومسؤولية المجتمع الدولي إزاء تدليل كافة العقبات التي تحد من تمتع المرأة السورية الراححة تحت الاحتلال. حيث تعاني المرأة السورية في الجولان المحتل من واقع أليم وأثار نفسية واجتماعية ومادية سيئة فرضتها ظروف الاحتلال الإسرائيلي البغيض منذ أكثر من أربعين عاماً، ولم تسلم المرأة السورية في الجولان المحتل من الاعتقالات المتكررة، فمنذ الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧ دخل المعتقلات الإسرائيلية نحو ٢٥٠٠ مواطن سوري منهم نساء وأطفال.

كما تقوم سلطات الاحتلال بمنع قيام زيارات خاصة بين الأهل على ضفتي الجولان المحتل، مما يضطرهم إلى استخدام مكبرات الصوت للحديث مع ذويهم من خلف الأسلاك الشائكة التي فرضها الاحتلال للفصل بين الأهل. وقد انتهكت إسرائيل حقوق الطفل السوري في الجولان من خلال فرض الجنسية الإسرائيلية وحرمانه من جنسيته العربية السورية منتهكة نص المادة الثامنة من اتفاقية حقوق الطفل، كما تفرض على الأطفال في الجولان الثقافة الإسرائيلية باللغة العبرية في محاولة منها لتنتشئة أجيال عربية لا تربطهم أي روابط فكرية أو ثقافية بوطنهم الأم. كما تنتهك إسرائيل اتفاقية الطفل من خلال النقص الحاد في المراكز الصحية والعيادات الطبية ومراكز الإسعاف الأولية وعدد الأطباء.

السيد الرئيس،

في إطار الحديث عن التحديات والثغرات التي تعيق تحقيق ما تم الالتزام به في مجال الاهتمام الحاسم رقم (٥) الخاص بالمرأة والنزاعات المسلحة، وعن تحقيق الأهداف

الإيمانية الألفية ذات الصلة بأوضاع النساء والفتيات، لا بد من تعزيز السياسات والبرامج على المستوى الدولي لإلزام السلطة القائمة بالاحتلال بتنفيذ مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان لحماية المرأة الراححة تحت الاحتلال، ولتقديم المساعدة اللازمة لتذليل كافة العقبات الاجتماعية والاقتصادية والصدمات النفسية التي تلازم المرأة الراححة تحت الاحتلال طيلة حياتها.